

الخطة الوطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في السودان

١/ مقدمة

- يعتبر السودان واحد من أكبر الأقطار في أفريقيا من حيث المساحة إذ تبلغ مساحته حوالى ١,٨٨١,٠٠٠ كلم^٢. بعد الانفصال أصبح للسودان حدود ممتدة مع سبع دول وهى مصر وليبيا من ناحية الشمال وجمهورية جنوب السودان من ناحية الجنوب وتشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى من ناحية الغرب وأثيوبيا وأرتريا من ناحية الشرق ويفصلها البحر الأحمر عن المملكة العربية السعودية.
- وفقا للتعداد السكاني الخامس الذى تم فى ابريل عام ٢٠٠٨ بلغ عدد سكان السودان ٣٩,١ مليون نسمة (قبل الانفصال) أما سكان شمال السودان وهو جمهورية السودان الحالية فان عددهم فى أبريل ٢٠٠٨ حوالى ٣٠,٩ مليون نسمة.
- معدل النمو السنوى لسكان جمهورية السودان حسب التعداد السكاني الخامس ٢٠٠٨ يقدر بحوالى ٢,٤ مما يضاعف عدد السكان كل سبعة وعشرين عاما ويعد هذا المعدل من المعدلات العالية فى العالم اذ ان متوسط معدل النمو العالمى يقدر بحوالى ١,٤%.
- إيماننا من حكومة السودان بالكرامة المتأصلة والمتجذرة فى أى كائن بشرى وعلى وجه الخصوص الإنسان السودانى الذى يتمتع بقيم ومثل وعادات وتقاليد وفوق هذا وذاك تمسك بقيم الدين والعقيدة وحيث أن حقوق الإنسان أصبحت تشكل الأساس الذى تبني عليه علاقات الدول مع بعضها البعض وكذلك الأساس الذى تبني عليه الدولة كافة السياسات والقرارات والاولويات تأتي أهمية وضرورة وجود سياسة كلية وإستراتيجية وخطة عمل وطنية لحقوق الإنسان.
- تأكيدا لما سبق ذكره وضعت الدولة ممثلة فى المجلس الإستشارى لحقوق الإنسان ووفقا لتكوينه الذى تتمثل فيه كافة أجهزة الدولة خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان فى السودان والتي تشتمل على عدة محاور تهدف فى مجموعها لتحقيق الأهداف الكلية لتعزيز وحماية وترقية حقوق الإنسان من خلال تنفيذ السودان لإلتزاماته الدولية والإقليمية، إعداد الدراسات والبحوث والمذكرات القانونية، بناء القدرات والتدريب فى كافة المجالات ذات الصلة بحقوق الإنسان.

٢/ رؤية ورسالة الخطة:

تتمثل رؤية الخطة فى:

الوصول الى معرفة حقيقية بحقوق الإنسان وسيادة حكم القانون وفقا لإلتزامات السودان الدولية والإقليمية ومبادئ العدالة والإنصاف المتجذرة والمتأصلة بعمق فى الثقافة السودانية.

أما الرسالة التى تهدف الخطة الى تحقيقها فهى:

تطوير وتثبيت دعائم حقوق الإنسان فى التشريعات والممارسة وتطبيق مبادئ المساواة وعدم التمييز فى الإستمتاع بكافة الحقوق، نشر الوعى بحقوق الإنسان وكذلك الإصلاح القانونى ومواءمة التشريعات الوطنية مع إلتزامات السودان الدولية والإقليمية.

٣/ المرجعيات

أ/ دستور السودان

ب/ الإتفاقيات الدولية التى صادق عليها السودان

ج/ الإتفاقيات الإقليمية التى صادق عليها السودان

د/ التشريعات والقوانين الوطنية

هـ/ السياسات الوطنية ذات الصلة

و/ التقرير الإستراتيجى الوطنى ٢٠١٠

ز/ إستراتيجية وزارة العدل

ح/ القرارات الدولية والإقليمية ذات الصلة

٤/ الأهداف الاستراتيجية للخطة

- نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان .
- أداة لتقييم الرؤى الوطنيه لمفهوم حقوق الإنسان.
- أداة لتقييم الأداء مقارنة بالمعايير والإلتزامات الدولية.
- أداة لتحديد أهداف وأولويات حقوق الإنسان ضمن الإمكانيات المتاحة.
- بيان الإستراتيجيات والأهداف القابلة للقياس فيما يتعلق بتطوير وحماية حقوق الإنسان.
- دعم وتطوير آليات الحماية.

٥/ الفترة الزمنية لتنفيذ الخطة

تكون فترة تنفيذ الخطة عشر سنوات (٢٠١٣-٢٠٢٣) يتم بعدها تقييم التنفيذ وفقا لمؤشرات الأداء.

٦/ الفئات المستهدفة

تشمل الفئات المستهدفة المجموعات و المؤسسات فيما يتعلق بتطوير ودعم آليات الحماية:

أ/ المجموعات:

المرأة ، الطفل ، الأشخاص ذوى الإعاقة ، العمالة المهاجرة ، المسنين وغيرهم.

ب/ المؤسسات:

السجون، النيابة العامة، الأجهزة الأمنية، الشرطة بكافة أقسامها، إتحاد المحامين ، النقابات وأى آليات أخرى تعمل فى مجال ترقية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٧/ مجاور الخطة الوطنية لحقوق الإنسان فى السودان

تقوم الخطة الوطنية لحقوق الإنسان فى السودان على مبادئ الشمولية والإستدامة والمشاركة وضمان المساواة بين الجميع فى الإستمتاع بالحقوق وفقا للمحاور الآتية:

٧-١ محور ترسيخ مفهوم التربية على مبادئ حقوق الإنسان

إن التربية على مبادئ حقوق الإنسان أصبحت من المواضيع ذات الإهتمام المتصاعد حيث أن تطبيقها بأسس علمية حديثة يؤدى الى تحقيق الإصلاح السياسى والتطبيق الديمقراطى وإقرار مبادئ حقوق الإنسان وعليه فإن هذا المحور من الخطة يعتبر من أهم المحاور التى سيتم التركيز عليها فى هذه الخطة والخطة التفصيلية لها. وإذ نؤكد على أن عملية التربية على مبادئ حقوق الإنسان هى عملية طويلة المدى ومستمرة وأنها ستسهم بطريقة مباشرة فى تعزيز مبادئ المساواة والتنمية المستدامة ومنع الصراعات والإنتهاكات، فإن الخطة الوطنية ستركز على الآتى للوصول للهدف الكلى :

✓ تعليم حقوق الإنسان:

يتم الإعلان عن عشرية التعليم بحقوق الإنسان عبر عدد من الأنشطة والبرامج التى تهدف الى رفع وعى العامة بحقوق الإنسان

✓ السياسات التربوية:

والتي تشمل النواحي التشريعية من المصادقة على الإتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة إصدار القرارات السياسية والأوامر متى ما كان ذلك مناسباً وإستصحاب المجتمع المدني والمراكز الأكاديمية والبحثية.

✓ تطوير المناهج

إن المناهج العلمية تحتاج للمراجعة من منظور حقوقى إنسانى على كافة مستويات التعليم بدء بالتعليم قبل المدرسى، الأساس وحتى التعليم العالى من أجل ترسيخ ورفع التوعية بمبادئ حقوق الإنسان.

✓ تدريب المعلمين

لإكمال العملية التربوية لابد من تأهيل المعلمين وتدريبهم على المناهج الجديدة وعلى مفهوم حقوق الإنسان وكيفية توصيل المادة وربطها بقيم ومبادئ المجتمع والعادات والتقاليد الإيجابية.

مؤشرات الأداء

١. حقوق الإنسان مضمنة فى المناهج فى المراحل التعليمية المختلفة.
٢. برامج تدريبية منفذة وجارية التنفيذ للمعلمين.

٢-٧ محور الحقوق المدنية والسياسية

خطى السودان خطوات بعيدة فى مجال تعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والتي تشكل الأساس لإقرار المبادئ الديمقراطية وحكم القانون وبالتالي مزيد من التطوير والتأكيد لهذه الحقوق على أرض الواقع . جاء دستور السودان الوطنى الإنتقالى لسنة ٢٠٠٥م مشتملا على وثيقة الحقوق والتي ضمنت كافة الحقوق المدنية والسياسية المعترف بها دوليا وإقليميا وكذلك أرسى المبادئ الأساسية فى مجال إنفاذ القوانين وإدارة العدل.

وتأكيدا لما ورد فى الدستور فإن الخطة الوطنية سوف تواصل فى إقرار مزيد من الحماية لهذه الحقوق وفقا للآتى:

- ✓ ضمان إتخاذ كافة الإجراءات لحماية الجميع فى كافة إجراءات إنفاذ القانون والعمل القضائى.
- ✓ الإستمرار فى منع ومعاقبة جرائم التعذيب بسبب الحصول على الإقرار أو غيرها.

- ✓ منع أى شكل من أشكال الإحتجاز غير القانونى ، الإحتجاز الطويل دون توجيه تهمة مع التأكيد على الحق فى التعويض وإتخاذ الإجراءات القانونية ضد كل من يرتكب هذا الإنتهاك.
- ✓ ضمان تطبيق مبادئ العدالة الجنائية فى كافة الإجراءات القانونية من خلال مرحلة ما قبل المحاكمة، أثناء المحاكمة وما بعد المحاكمة.
- ✓ تقوية وتطوير آليات إنفاذ القانون والتدريب ونشر الوعى أوساط منفذى القانون والمواطنين بصورة عامة.

مؤشرات الأداء

١. القوانين الوطنية متوائمة مع الإتفاقيات الدولية والإقليمية.
٢. تسهيل إجراءات رفع الحصانات.
٣. دورات تدريبية متواصلة لمنفذى القانون.
٤. التحريات الفاعلة والسريعة فى كافة إدعاءات التعذيب

٣-٧ محور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

إن توفير الخدمات الأساسية والقانونية للمواطن السودانى ومراجعة القوانين بالولايات ووضع رؤى إستراتيجية بمشاركة شعبية من قبل منظمات المجتمع المدنى والقطاعات الأهلية هى من أهم أولويات الدولة، ولذلك قامت الحكومة القومية ببذل المزيد من الجهد والجدية وإنتهاج سياسة تؤدى الى توفير ظروف إقتصادية وإجتماعية وبيئة مواتية تتيح المجال لمزيد من التنمية والإستفادة من قدرات المجتمع وتعزيز الإمكانيات المتاحة لتحقيق الرفاه الإقتصادى والإجتماعى. ولضمان الإستمتاع بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية فإن الخطة الوطنية تعمل على تنفيذ الآتى فيما يتعلق بضمان هذه الحقوق:

- ✓ محاربة الفقر حيث أن المسح الذى تم قدر فجوة الفقر ب ١٦% والسكان الذين يعانون من الفقر المدقع هم ٥٨% من جملة السكان.
- ✓ على الرغم من أن الدستور قد نص على إلزامية ومجانية التعليم فإن الخطة ستركز فى الخطط التفصيلية على الربط ما بين التشريع والتطبيق والتركيز على التعليم فى المناطق الطرفية وتعليم الرحل والإهتمام بتعليم البنات.
- ✓ الحق فى المأوى والسكن بالتوسع فى برامج الإسكان الضئوى

- ✓ التسريع بعملية إنشاء المراكز الصحية الأولية.
- ✓ وضع برامج للتحكم فى الأمراض الوبائية بالطرق الوقائية والسيطرة عليها.
- ✓ الحقوق الثقافية وإقرارها كواحدة من أهم طرق التعايش السلمى وإقرار التنوع.

مؤشرات الأداء

١. إرتفاع الميزانية المخصصة للخدمات الأساسية فى الموازنة العامة للدولة.
٢. إزدياد نسبة المشاريع المنفذة فى مجال مكافحة الفقر.
٣. خدمات صحية متكاملة فى المناطق التى تعانى من ضعف الخدمات الصحية.

٤-٧ محور مراجعة التشريعات الوطنية

- حيث أن السودان قد صادق على العديد من الإتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة بحقوق الإنسان والقانون الدولى الإنسانى فإن هذه الخطة تركز فى هذا المحور على:
- ✓ دراسة التشريعات الوطنية بغية تطويرها ومواءمتها مع إلتزامات السودان الدولية والإقليمية.
 - ✓ إعداد توصيات حول عدد من القوانين التى إلتزم السودان بمراجعتها وهى القانون الجنائى وقانون الإجراءات الجنائية، الإثبات، الأحوال الشخصية ، قانون العمل ،قانون الصحافة والمطبوعات وغيرها.
 - ✓ أن تكون عملية المواءمة والمراجعة مستمرة حتى تواكب القوانين التغيرات الإجتماعية والإقتصادية.

مؤشرات الأداء

١. تنفيذ توصيات المراجعة الدورية الشاملة فيما يتعلق بالإصلاح القانونى
٢. إشراك فاعل لمنظمات المجتمع المدنى فى عملية الإصلاح القانونى
٣. ورش عمل حول الإصلاح القانونى

٧-٥ محور التوعية ونشر المعرفة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

إن بناء القدرات والتدريب يعد من أهم المناشط التي تضطلع بها الدولة في مجال حقوق الإنسان ، إذ أن نشر الوعي وثقافة حقوق الإنسان هي التي تؤدي الى إلمام الكافة من المواطنين ومنفذى القانون بحقوقهم وواجباتهم ومن ثم بسط تعزيز وحماية حقوق الإنسان في السودان.

وعليه يجب أن تركز الخطة على وضع خطة متكاملة لتدريب عدد مقدر من الكوادر العاملة في المجال العدلي من المستشارين القانونيين ووكلاء النيابة والمحامين ومنفذى القانون بالتعاون مع العديد من الشركاء الدوليين والإقليميين وكذلك منظمات المجتمع المدني المحلية.

المناشط التدريبية تشمل جميع ولايات السودان بالإضافة الى العاصمة ومثال لهذه

البرامج التدريبية :

- ✓ مجموعة من ورش العمل عن الحقوق المدنية والسياسية .
- ✓ ورش عمل وحملات توعية فى اطار تعزيز وحماية حقوق المرأة ونشر الوعي بتلك الحقوق.
- ✓ دورات تدريبية حول العنف ضد المرأة وكذلك ورشة عمل حول وضع المرأة فى الدستور القادم.
- ✓ تنفيذ ورش عمل حول مكافحة الفساد.
- ✓ الحرص على الإحتفال بالأيام العالمية والإقليمية لحقوق الإنسان والتذكير بأهمية هذه الحقوق الواردة وضرورة تنفيذ الدولة لإلتزاماتها بموجبها.
- ✓ ورش عمل حول قانون الطفل ٢٠١٠م للصحفيين ، الأطفال المشردين ، حملة مناصرة لوقف إختطاف وتجنيد الأطفال والبدايل التربوية للعقاب البدني.
- ✓ دورات تدريبية حول كتابة التقارير للآليات الدولية والإقليمية.
- ✓ التوعية بالضمانات القانونية للعمل الجنائي بجوانبه المتعددة من حقوق المتهمين والضحايا وغيرها.
- ✓ ورش عمل حول حقوق المعاقين ومنظمات المعاقين للتوعية بالإتفاقية الدولية لحقوق المعوقين والقانون.
- ✓ نشر الوعي بثقافة القانون الدولي الانساني بإستهداف ضباط القوات المسلحة والإعلاميين بالإضافة الى بعض منظمات المجتمع المدني حول

مختلف المواضيع مثل القانون العرفي الدولي ، حماية الإعلامين أثناء النزاعات المسلحة.

مؤشرات الأداء

١. زيادة فى عدد ورش العمل على كافة المستويات.
٢. دور الإعلام فى عملية النشر- المزيد من البرامج التلفزيونية والإذاعية والمقالات الصحفية.

٦-٧ تعزيز العلاقات مع الهيئات واللجان الدولية والإقليمية

إدراكا من السودان بأهمية تنفيذ إلتزاماته الدولية والإقليمية وفقا للإتفاقيات التى صادق عليها سيكون من أولويات السودان إعداد كافة التقارير لآليات الإتفاقيات الدولية والمشاركة فى كافة فعاليات وأنشطة الآليات الدولية والإقليمية.

مؤشرات الأداء

١. التواصل الدائم مع الآليات عبر الرد على كافة الإستفسارات وإعداد التقارير المطلوبة.
٢. عدم التأخير فى تقديم التقارير الدورية.
٣. حضور كافة الفعاليات الدولية و الإقليمية ذات الصلة بحقوق الإنسان

٧-٧ بناء شراكات مع منظمات المجتمع المدنى

إن منظمات المجتمع المدنى تعد شريكا أصيلا للدولة وأجهزتها التنفيذية والتشريعية وعليه فإن الخطة ستستصحب كافة منظمات المجتمع المدنى العاملة فى مجال حقوق الإنسان فى كافة الأنشطة المتعلقة بإنفاذ هذه الخطة:

- ✓ منظمات المجتمع المدنى شريك أصيل فى الحكم.
- ✓ العمل على تفعيل دور المنظمات فى كافة مواضيع حقوق الإنسان.
- ✓ منظمات المجتمع المدنى واحدة من آليات الرقابة التى تعمل بجانب الأجهزة الحكومية المختلفة لتصحيح الأوضاع.
- ✓ توجيه أنشطة التدريب ورفع الوعى للمنظمات.

مؤشرات الأداء

١. إشراك المنظمات فى كافة مناشط الدولة ذات الصلة بحقوق الإنسان.
٢. ورش تدريبية مخصصة لمنظمات المجتمع المدنى.
٣. مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى تقارير السودان الدورية.

٧-٨ تقوية التعاون والتنسيق مع أجهزة انفاذ القانون

من أهم الآليات ذات الأثر المباشر على ضمان الإستمتاع بحقوق الإنسان أجهزة إنفاذ القانون من نيابة، شرطة، أجهزة أمنية ومحامين وكذلك المكاتب التى تقدم العون القانونى لذا فإن العمل على تقوية الصلة والتعاون بين هذه الأجهزة من الممكن أن يؤدى الى ممارسة جيدة من حيث:

- ✓ التعامل مع المتهمين .
- ✓ توفير العون القانونى.
- ✓ ضمان العدالة فى الإجراءات الأولية وتطبيق مبادئ إفتراض البراءة ، التمثيل القانونى وغيرها.
- ✓ منع التعذيب والتحرى فى أى شكاوى بهذا الخصوص.
- ✓ التطبيق الجيد للنصوص أو إبراز الخلل- إن وجد- فى النصوص التشريعية.

مؤشرات الأداء

١. سهولة إنسياب المعلومات بين أجهزة الدولة المختلفة.
٢. تبادل الخبرات والتجارب حول التحقيقات والإشكاليات التى تواجه التطبيق العملى.

٨/ آلية متابعة وانفاذ الخطة الوطنية

المجلس الإستشارى لحقوق الإنسان آلية تم إنشاؤها فى العام ١٩٩٤م بموجب المرسوم الجمهورى بالرقم ٩٧ يترأسه وزير العدل ومقرره هو رئيس إدارة حقوق الإنسان والقانون الدولى الإنسانى بوزارة العدل كما يعمل المستشارون القانونيون بالإدارة على تسيير الأعمال اليومية للمجلس بالتنسيق والتعاون مع اللجنة التنفيذية المصغرة للمجلس الإستشارى.

ويضم في عضويته عدد من الأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان ومنها على سبيل المثال لا الحصر:-

١. السلطة القضائية
٢. وزارة العدل
٣. المجلس الوطني
٤. جهاز الأمن الوطني
٥. وزارة الخارجية
٦. وزارة الداخلية
٧. وزارة العمل والإصلاح الإداري
٨. وزارة الثقافة والإعلام
٩. مفوضية العون الإنساني
١٠. مفوضية شئون اللاجئين
١١. الجامعات ، كليات القانون
١٢. اتحاد المحامين
١٣. المنظمات الأهلية العاملة في مجال حقوق الإنسان
١٤. وحدة مكافحة العنف ضد المرأة.
١٥. مجلس شئون الأحزاب السياسية.
١٦. الجهاز المركزي للإحصاء.
١٧. المجلس القومي لرعاية الطفولة.
١٨. الإتحاد العام للمرأة السودانية
١٩. هيئة الكنائس السودانية.
٢٠. وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي.
٢١. لجنة حقوق الإنسان بمجلس الولايات.
٢٢. المجلس القومي للمعاقين.

يتمثل اختصاص المجلس الاستشاري لحقوق الانسان في:-

- تقديم النصح والمشورة للدولة في مجال حقوق الانسان،
- إعداد البحوث و الدراسات اللازمة في مجال حقوق الانسان والرد على التساؤلات التي ترد اليه، والتعليق في هذا الصدد عند اللزوم،
- طلب المعلومات والبيانات اللازمة من أي من أجهزة الدولة أو أي أجهزة أخرى،

- المشاركة في المؤتمرات واللجان المحلية والاقليمية والعالمية ذات الصلة،
- تنظيم زيارات الافراد والمنظمات ذات الصلة للسودان والتجهيز لذلك.
- تلقي الشكاوى الخاصة بانتهاكات حقوق الانسان من الأفراد والمنظمات محلياً ودولياً.
- الجهة الحكومية التي تمثل الحكومة في المحافل الدولية والاقليمية الخاصة بحقوق الانسان في الامم المتحدة والاتحاد الافريقي والجامعة العربية .
- الرد على التقارير التي تصدر عن أوضاع حقوق الانسان بالسودان
- تقديم التقارير الدورية للآليات المنشأة بموجب اتفاقيات حقوق الانسان الدولية والاقليمية.

تجويداً للعمل والتخصصية في متابعة أوضاع حقوق الإنسان وتزايد الإهتمام الدولي والإقليمي بحقوق الإنسان تم تقسيم العمل داخلياً في المجلس الى مجموعة من الأقسام وهي:

١/ قسم القانون الدولي الانساني

٢/ قسم التقارير والبحوث والدراسات

٣/ قسم حقوق الانسان

٤/ قسم المرأة والطفل وذوي الاعاقة

٥/ قسم التعاون الفني وبناء القدرات

عليه يصبح المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان بتمثيله الواسع وأقسامه المتخصصة الجهة الأقدر على متابعة تنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الإنسان. فيما يتعلق بالجزء الخاص بالتربية على مبادئ حقوق الإنسان فقد تم إقتراح تكوين لجنة وطنية تحت إشراف وزارة التربية والتعليم لمتابعة تنفيذ الخطة العربية للتربية على مبادئ حقوق الإنسان كذلك تكون هذه اللجنة مسؤلة عن متابعة المحور الأول من هذه الخطة.

المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان

قسم التقارير

مايو ٢٠١٣م